الأمم المتحدة

S/2004/209

مجلس الأمن

Distr.: General
16 March 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بأسلوب مألوف، بقدر ما هو مقيت، فإن الممثل الدائم لأرمينيا سمح لنفسه مرة أخرى في رسالته الموجهة إليكم في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/168) أن ينغمر تماما في لجة الأساطير، والتشويه وتوجيه الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة فيما يتعلق ببلدي.

وثمة دافع قوي لعدم النزول إلى مستوى الخطابة المضللة والهدامة والغير مهنية التي تخلّلت هذه الرسالة المليئة بالافتراءات والتشهير.

ومن ناحية أخرى، هناك حاجة حقيقية لتوضيح عدد من النقاط التي أثيرت للحيلولة دون نسج أسطورة أرمنية أخرى، خاطئة وخطرة كغيرها. وإني إذ أفعل ذلك لأني أؤمن بالحكمة الواضحة القائلة بأن عدو الحقيقة ليس أكذوبة في بعض الأحيان، بل أسطورة.

إنها تماما الأسطورة التي تفترض أن منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان لم تكن قط جزءا من أذربيجان وأن ''ستالين حولّها إلى أذربيجان السوفيتية'' مما حدا بأرمينيا أن تشن حربها العدوانية على أذربيجان من خلال احتلال وضم منطقة ناغورني كاراباخ ومناطق محتلة أخرى من أذربيجان على نحو غير قانوني.

إنها لحقيقة تاريخية أن أوائل الأرمن ظهروا في كاراباخ في عام ١٨٢٨، وقد حدث ذلك نتيجة لسياسات روسيا القيصرية بعد نهاية الحروب الروسية الفارسية لـ ''أرمنة''، خانة كاراباخ الأذربيجانية ولغرس مصدر طويل الأجل من عدم الاستقرار هناك. إن النصب التذكاري الذي أقامه الأرمن في ناغورني كاراباخ في عام ١٩٧٨ بمناسبة الذكرى الـ ١٥٠ لوصول طلائع الأرمن من منطقة ماراغا الفارسية إلى كاراباخ لهو بمثابة شهادة واضحة على ذلك. إلا أن النصب بقي هناك لمدة عشر سنوات فقط، وذلك لأنه عندما شنت أرمينيا عدوانها ضد أذربيجان في عام ١٩٨٨ بذريعة ''إحقاق الحق في تقرير مصير الأرمن في

180304 170304 04-27239 (A)

ناغورني كاراباخ ''، فإن الكلمات التي حُفرت على النصب التذكاري ''ماراغا – ١٥٠'' قد اختفت على الفور. وليس من الصعب أن يخمّن المرء لماذا حدث ذلك. فقد حُدد على النصب التذكاري المذكور تاريخ في غاية الأهمية – وهو التاريخ الذي بدأت فيها هجرة الأرمن إلى كاراباخ.

أما بالنسبة للقرار المذكور أعلاه الذي اتخذه نظام ستالين، فهناك دليل وثائقي لا يقبل الدحض يفيد بأن قرار ''الاحتفاظ بـ'' (وبالتأكيد ليس ''تحويل'') ناغورني كاراباخ ضمن أذربيجان لم يتخذه ستالين نفسه في ٥ تموز/ يوليه ١٩٢١، بل اتخذته هيئة مشتركة – مكتب القوقاز للحزب الشيوعي الروسي – الذي كان يتألف من عضوين أذربيجانيين، وعدد من الأرمن بالإضافة إلى ممثلين عن جنسيات أخرى.

أما فيما يتعلق بالاتهامات حول مذابح الأرمن في سومغايت، وغانجا وباكو، فإني أقترح على نظيري الأرمني، قبل أن يستسلم إلى نوبة أخرى من الخوف والهستيريا من أذربيجان، أن يجيب أولا عن سؤال بسيط لكنه وثيق الصلة: هل كانت المنظمة الإرهابية الأرمنية ''كرانك'' والاستخبارات المركزية السوفيتية في عام ١٩٨٨ ستنظم وتنفذ هذه الاستفزازات المدبّرة بمهارة لو لم يقم الأرمن بتهجير ٢٠٠ ٠٠٠ شخص ينتمون إلى الإثنية الأذربيجانية بالقوة وبشكل غير إنساني في أواخر عام ١٩٨٧ ومطلع عام ١٩٨٨، الذين كانوا يعيشون في منطقتي كافان وميجري في أرمينيا لقرون عديدة؟ وقد حرم العديد من هؤلاء الناس الذين تم ترويعهم من كلّ شيء كانوا يمتلكونه، ووجدوا ملاذا مؤقتا في مدينة سومجايت وفي مدن وبلدات أخرى في أذربيجان.

لعل الجانب الأرمني سيواجه صعوبة في توضيح الحقيقة أنه قبل الأحداث بعدّة أيام وصلت إلى أذربيجان عدة محطات تلفزيونية أرمنية ومحطات أخرى لتنقل أخبار المذابح المدبّرة ''الوشيكة''، في حين غادرت العديد من الأسر الأرمنية الثريّة التي تقيم في سومجايت المدينة قبل الأحداث بفترة من الزمن.

وإنها لحقيقة موثّقة جيداً أنه في أثناء هذه الأحداث التي استهدفت خلق جوّ من الفوضى والاضطراب، كان الأرمن بين المشاركين النشيطين مع الذين نفّذوا المذابح المدبرة، بل كان أحد الأرمن أحد القتلة الرئيسيين وممن أعملوا السلب والنهب خلال تلك الأيام المأساوية – وهو عضو في ''كرانك''، المجرم إدوارد غريغوريان المتهم ثلاث مرات، والذي قتل هو نفسه خمسة أرمن.

وبالإشارة إلى ردّ أذربيجان على ''المسار السلمي'' الذي اختاره الأرمن ''لممارسة حقّهم في تقرير المصير'' فهو أمر مضلّل وغير ذي صلة تماما. فهل تعتبر أرمينيا أن إنشاء

التشكيلات المسلّحة للمقاتلين، ونقل الأسلحة إلى ناغورني كاراباخ بصورة غير شرعية، والقيام بأعمال تخريبية ضد الدولة الأذربجانية، وأخيرا قتل مدنيين أذربجانيين اثنين في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٨ بمثابة ''سبل سلمية لتحقيق أهدافهم''؟

أما بالنسبة للجدل الشهير بأن العدوان الأرمني على أذربيجان قد تم لكي يكفل الأرمن الذين يعيشون في منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان حقهم في تقرير المصير، فهذا لا يعدو كونه أكثر من مخطط أرمني لاستخدام هذا المبدأ السامي للقانون الدولي كغطاء والقيام بشكل غير قانوني باحتلال وضمّ أرض دولة ذات سيادة – وعضو في الأمم المتحدة. فقد مارس الأرمن ذات مرة حقهم في تقرير المصير في شكل دولة ذات سيادة – جمهورية أرمينيا، ولا يمكنهم استخدام هذه الذريعة لتقويض المعايير الأساسية ومبادئ القانون الدولي، وخاصة تنفيذ خطتهم باستخدام العنف والقوة وانتهاك سيادة وسلامة الأراضي الإقليمية للدول.

وفيما يتعلق بالإشارة إلى وثيقة البرلمان الأوروبي التي يعود تاريخها إلى الفترة التي كانت فيها كل من أرمينيا وأذربيجان جزءا من الاتحاد السوفياتي (!)، والتي قرّر السفير الأرمني أن يخرجها من المحفوظات في عرض واضح لممارسة عملية انتقائية، فلم تكن بمثابة مفاجأة لي، وذلك لأنه لن يتمكن من العثور على أيّ مرجع ذي صلة منذ ذلك الحين، وخاصة بعد أن أصبحت جمهورية أذربيجان مستقلة، وأقامت علاقات تعاون مع البرلمان الأوروبي وبدأت تواجه محاولات متحيّزة وهدامة للأوساط الأرمنية في أوروبا لممارسة التأثير على عملية اتخاذ القرارات في الأوضاع الدولية.

وبدلا من ذلك، أودّ أن ألفت انتباهكم إلى وثيقة رسمية أخرى من وثائق البرلمان الأوروبي مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، تقول إن جلسة لجنة التعاون البرلمانية الأذربيجانية الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي ''في بداية الاجتماع وقف المشاركون دقيقة صمت على أرواح ضحايا مأساة خوجالي في ٢٥ – ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢''. وبالإشارة إلى الحالة في النزاع بين أرمينيا وأذربيجان على منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان فقد:

- ''... حثّت مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تعزيز جهودها وعلى وضع اقتراحات للتوصل إلى حلّ عادل ومنصف ودائم للنزاع على أساس جميع مبادئ السيادة، وسلامة الأراضي الإقليمية وحرمة الحدود الرسمية''؛
- ''وأدانت ممارسات الأمر الواقع، التي قد لا تخدم كأساس للتسوية، وشدّدت على أن لا الوضع الحالي داخل المناطق المحتلة من جمهورية أذربيجان، ولا أيّ إجراء يتخذ هناك لتوطيد الوضع الراهن، قد يعترف به على أنه سار قانونا''؛

- ”ولاحظت مع الأسف إحجام أرمينيا عن الموافقة على اقتراح أذربيجان، على النحو الذي أيده الاتحاد الأوروبي، لسحب قواتها من المناطق المحتلة الواقعة على طول خط السكك الحديدية باكو – ناختشيفان – يريفان، وإعادة السكة الحديدية، التي تمثّل مجموعة فريدة من التدابير لتسوية التراع وإعادة إرساء التعاون، ودعت إلى انتهاز الفرصة للخروج من المأزق الحالي“.

وبدلا من وضع قناع الضحية وتفصيل تاريخ وفق مصالحها الأنانية الضيقة بشكل مريب، ينبغي لأرمينيا أن تشعر بالخجل والندم على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وليس لهذه الجرائم تاريخ نفاد صلاحية، وإننا واثقون بأن اليوم سيأتي عندما يمثل قادة النظام الإجرامي في أرمينيا الذين دعموا وارتكبوا فعلياً جريمة الإبادة الجماعية في خوجالي ضد الأذربيجانيين أمام العدالة الدولية.

بالفعل فقد ارتكبت أرمينيا الجريمة، التي بسبب جسامتها، أخذت مكانها في التاريخ الحديث إلى جانب أعمال الإبادة الجماعية التي حدثت في سريبرينيكا، ورواندا وبوروندي. وقد تعرضت مدينة خوجالي المأهولة بالسكان الأذربيجانية في منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان، التي يبلغ عدد سكانها زهاء ٠٠٠ ٧ نسمة، للحصار الأرمني لمدة تزيد على أربعة أشهر وعانى سكانها من انعدام الخدمة الطبية والغذاء.

وفي الليلة الفاصلة بين ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، هاجمت الوحدات العسكرية الأرمينية هذه المدينة انطلاقا من خمسة اتجاهات فدمرتها وأحرقتها بالكامل وقتّلت سكانها.

وخلال ليلة واحدة قتلت الوحدات العسكرية الأرمينية ٦١٣ من المدنيين الأبرياء، من بينهم ١٠٦ نساء و ٨٣ طفلا و ٧٠ مسنا، لا لشيء سوى لكونهم أذربيجانيين. وأهلكت ست أسر بكاملها، وفقد ٢٥ طفلا كلا أبويهم، وفقد ١٣٠ طفلا أحد أبويهم. وجرح أكثر من ٠٠٠ ١ مدني من جراء الإصابة بطلقات نارية، واحتجز ٢٧٥ ١ مدنيا كرهائن. وأحرق ٥٦ شخصا وهم أحياء مع تعرضهم لمعاملة قاسية ووحشية، بأن سلخت جلدة رؤوسهم، وهشمت جماجمهم، واقتلعت أعينهم، فيما بُقرت بطون النساء الحوامل بالجراب.

إن مجزرة خوجالي لم تكن عملا من أعمال العنف العارضة التي اندلعت خلال مجرى الحرب، بل كانت فعلا من أفعال القتل الجماعي المرتكب عن قصد مع الاستخدام المفرط للقوة بغرض ترويع سكان ناغورني كاراباخ الأذربيجانيين. ويعترف أحد مرتكبي هذه الجريمة، وهو وزير الدفاع الحالي لجمهورية أرمينيا، سرتش ساركيسيان، بسخرية بالدافع من وراء ارتكاب مجزرة خوجالي قائلا: ''...قبل أحداث خوجالي، كان الأذربيجانيون يعتقدون أنهم يتمازحون معنا، وأن الأرمنيين شعب لا يستطيع المساس بالسكان المدنيين. لكننا تمكنا من أن نفند هذا الاعتقاد السائد. وهذا ما حدث بالفعل''*.

ومن الافتراءات الأخرى التي لا يكاد السفير الأرميني نفسه يصدقها، أسطورة النهج البناء والمحب للسلام الذي اتبعته أرمينيا على امتداد ١٢ سنة من المفاوضات والتصلب المزعوم في مواقف أذربيجان.

أليست أرمينيا الطرف الذي استمر في عدم الامتثال لأحكام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)؟

أليس حزب الحرب الأرميني الجانب الذي عمل بانتظام على تقويض كل تقدم ممكن في المفاوضات، وأطاح برئيس أرمينيا آنذاك ل. تير بتروشيان (بعد أن توصل هذا الأخير إلى اتفاق للتسوية مع رئيس أذربيجان السابق حيدر علييف والمشاركين في رئاسة مجموعة مينسك)، أو رفض الاقتراحات الأخرى التي أتى بها الوسطاء الدوليون؟

أليست أرمينيا هي التي تختلق الأساطير بشأن بعض الترتيبات المزعومة، ثم تحاول إقناع العالم بأسره بصحتها، مما فاقم المأزق الذي تردى فيه الصراع؟

وأخيرا، أليست أرمينيا هي التي رفضت أي مبادرة جديدة للسلام أتى بها النزهاء من الوسطاء الدوليين؟ مثل المبادرة التي دعمها الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ بعض تدابير بناء الثقة من أجل كسر الجمود الذي أصاب عملية السلام، من خلال سحب القوات المسلحة الأرمينية من خمس مناطق محتلة من أذربيجان (زانغيلان، ودجابرايل، وكوبادلي، وفيزولي، وأغدم) بالتزامن مع إعادة تشغيل خط السكك الحديدية باكو – ناختشيفان – ييرفان.

* توماس دي وال ''Black Garden: Armenia and Azerbaijan through peace and war''، جامعة نيويورك، ٢٠٠٣، الصفحة ١٧٢.

ولم يحظ هذا الاقتراح بقبول القيادة الأرمينية ''الحكيمة'' التي تتألف من قارعي طبول الحرب في كاراباخ الذين صاروا أبطالا وطنيين، لمجرد أن أرمينيا ''المثيرة للشفقة والتي طالت معاناتها'' ستحرم من أسطورة من الأساطير المفضلة لديها عن ''الحصار'' المزعوم.

أما فيما يخص الحادث الرهيب الذي وقع في بودابست، فينبغي توخي أشد الحذر في استخلاص الاستنتاجات وتوجيه الاتهامات السابقة لأوانها والتحقيقات لا تزال جارية، وعدم استغلال الحادث استغلالا مغرضا لاسترضاء الرأي العام الداخلي أو تضليل المجتمع الدولي.

وأخيرا، وفيما يتعلق باتهام القيادة الأذربيجانية ''بتأجيج نار العداوة'' في المجتمع، فإنه حري بالجانب الأرميني أن يعي أن المجتمع الأذربيجاني موحد أكثر من أي وقت مضى في عزمه على تسوية الصراع بالقضاء على النتائج التي تسبب فيها العدوان الأرميني. والقيادة الأذربيجانية ملتزمة بالحل السلمي للصراع على أساس معايير ومبادئ القانون الدولي.

إن الخطر الحقيقي يكمن في زعم الرئيس الأرميني كوشاريان الذي أتى بمقولة عدم توافق الأذربيجانيين والأرمينيين، وبالتالي استحالة تعايشهم في إطار دولة واحدة. وأود في هذا الصدد أن أذكره بأنه في حين طُرد جميع الأذربيجانيين من أرمينيا وناغورني كاراباخ، لا يزال حوالي ٣٠ ٠٠٠ ألف أرميني يعيشون في باكو ومناطق أخرى من أذربيجان.

واسمحوا لي في الختام أن أؤكد مرة أخرى أنه مهما كانت محاولات أرمينيا الخبيثة لتغطية مخططات ضم أراضي أذربيجان ذات السيادة تحت ذريعة المبدأ الأعلى لحق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن كل هذه الجهود التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي مصيرها الفشل.

وهذه الحقيقة البسيطة لن يستطيع تبديلها أي من الأساطير المختلقة الهزيلة، أو الرسائل والبيانات، أو النصوص المحرفة، أو التأويلات الخاطئة للتاريخ، أو المناورات الدبلوماسية المسيئة، وذلك مهما كان حجمها. والفرصة سانحة اليوم أمامنا جميعا لبدء العمل على هذا النحو، برفض الخطاب الأرميني العنيف والمغرض، وتقديم الدولة المعتدية ونظامها الإجرامي العميل القائم في الأراضي الأذربيجانية المحتلة إلى العدالة.

إن التراجع عن الاستراتيجية العدوانية الفاسدة أخلاقيا والمتمثلة في تمجيد الاحتلال باعتباره القضية الوطنية الأولى هو الذي من شأنه فقط أن يغني عن الكراهية والازدراء، ويمهد السبيل لسلام دائم، ويضع حدا لمعاناة كلا الشعبين.

وسأكون ممتنا، لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار ت. **عليف**

السفير

الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة